

قرار مجلس الوزراء رقم ( ٤ ) لسنة ٢٠١١  
بتحديد ضوابط وشروط منح الترخيص لمكاتب المحاماة العالمية والتزاماتها

مجلس الوزراء ،  
بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦ ،  
وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع  
للأمير للتصديق عليها وإصدارها ،  
وعلى اقتراح وزير العدل ،

قرر ما يلي :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار ، تكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني الموضحة  
قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :  
الوزير : وزير العدل .  
المكتب : مكتب المحاماة العالمي .  
أعمال المهنة : الأعمال التي يحددها الترخيص ، والمنصوص عليها في المادة (٣) من  
قانون المحاماة المشار إليه .

مادة (٢)

يُشترط لمنح الترخيص للمكتب ، ما يلي :  
١- أن يكون ذا خبرة متخصصة تحتاجها الدولة .  
٢- أن يكون ترخيص المكتب الرئيسي في بلده ساري المفعول طوال مدة  
عمله في الدولة .

- ٣- أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب الرئيسي خمس عشرة سنة على الأقل ، زاول خلالها أعمال المهنة دون انقطاع .  
ويجوز لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير ، استثناء المكتب من شرط المدة .
- ٤- أن يكون للمكتب الرئيسي خبرات دولية في مجالات وأعمال المحاماة التي يقدم عنها الترخيص .
- ٥- أن يقدم وثيقة تأمين تغطي المسؤولية المهنية للمكتب ، تُحدد قيمتها في القرار الصادر بالترخيص .
- ٦- أن يقدم تعهداً رسمياً بتحمل المكتب الرئيسي لجميع الالتزامات الناشئة عن مزاولة المكتب أعمال المهنة .
- ٧- ألا يقل عدد المحامين المقرر عملهم في المكتب عن العدد الذي يقدر الوزير ضرورته لأداء العمل ، وألا تقل خبرة كل منهم في ممارسة أعمال المهنة عن خمس عشرة سنة .
- ٨- أن يقدم ما يفيد توافر الشروط السابقة بموجب وثائق رسمية مصدق عليها من الجهة المختصة بدولة المكتب الرئيسي .

#### مادة (٣)

يُقدم طلب الحصول على الترخيص إلى الوزير ، مرفقاً به المستندات المؤيدة له ، ويصدر الوزير قراره محدداً أعمال المهنة ومجالاتها المرخص للمكتب بمزاومتها .  
وباستثناء الحضور أمام هيئات التحكيم ، وإبداء الرأي والمشورة القانونية ، وصياغة العقود وإجراءات تسجيلها وتوثيقها ، يجب على المكتب تقديم طلب للوزير للموافقة على القيام بالأعمال الأخرى المشار إليها في المادة (٣/ بند ١) من قانون المحاماة في كل موضوع على حدة .

مادة(٤)

يُقيد المكتب في جدول قيد مكاتب المحاماة العالمية بعد صدور قرار الترخيص وذلك مقابل سداد الرسم السنوي الذي يصدر بتحديد قرار من الوزير ، وفي حالة عدم السداد خلال الموعد المحدد في المادة (٢٦) من قانون المحاماة المشار إليه ، يصدر الوزير ، بعد إنذار المكتب بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، قراراً بإلغاء الترخيص .

مادة(٥)

مدة الترخيص خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى ماثلة .

مادة(٦)

لا يجوز للمكتب الاستمرار في ممارسة أعمال المهنة المرخص له بها أو قبول أعمال جديدة بعد انتهاء أو إلغاء الترخيص ، ومع ذلك يجوز للوزير منح مهلة للمكتب لتصفية أعماله وذلك بناء على طلبه .

مادة(٧)

يجب على المكتب المرخص له أن يقيد المحامين العاملين لديه في جدول قيد المحامين المشتغلين ، وفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها في قانون المحاماة المشار إليه .

مادة (٨)

مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في قانون المحاماة المشار إليه ، وبخاصة ما يتعلق بواجبات المحامين ومساءلتهم تأديبياً ، يُتخذ بقرار من الوزير إجراء أو أكثر من الإجراءات التالية مع كل مكتب يخالف أحكام هذا القرار :

- ١- التنبيه على المكتب بتصحيح المخالفة خلال المدة التي يحددها القرار .
- ٢- الإنذار بإلغاء الترخيص .
- ٣- وقف الترخيص مدة لا تتجاوز سنة .
- ٤- إلغاء الترخيص وشطب القيد .

مادة (٩)

يجوز للمكتب التظلم من القرار الصادر بأي من الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة أمام الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ، وبيت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويعتبر عدم البت في التظلم خلال هذه المدة رفضاً له .

مادة (١٠)

يجب على مكاتب المحاماة العالمية القائمة في تاريخ العمل بهذا القرار ، توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه ، خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة (١١)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويُعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني  
رئيس مجلس الوزراء

نصادق على هذا القرار ويتم إصداره

حمد بن خليفة آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٧ / ١ / ١٤٣٢ هـ  
الموافق: ٢ / ١ / ٢٠١١ م